على الثقة بالحكومة الجديدة (معاريف، ٦/٤/١٩٩٠).

في هذه الاثناء، كان رئيس الحكومة المكلف وطاقم مفاوضات المعراخ وقّعا على الاتفاقيات الائتلافية مع الكتل التي سيتشكّل منها الائتلاف، والاتفاق على الخطوط الاساسية للحكومة مع الكتل التي ستؤيد الحكومة دون المشاركة، في الوقت الراهن، في الائتلاف (هآرتس، ٤/٤/١٩٩٠؛ ودافار، ١١/٤/١٩٩٠). وعقد مركز حزب العمل، عشية جلسة الثقة، جلسة، طرح بيرس فيها الخطوط الاساسية للحكومة، مستعرضاً المراحل التي مرّت بها عملية التشكيل، مؤكداً ان الحكومة الجديدة تتمتع بتأييد ٦١ عضو كنيست، وقّعوا، جميعهم، على اتفاقيات مع حزب العمل. وأضاف: «وأنا مقتنع بأنهم سوف يفون بتعهّداتهم، تماماً مثلنا» (دافار، ١١/٤/١٩٩٠). وأعلن بيرس، في جلسة مركز الحزب، انه سيبقي الوضع الوزاري، بالنسبة الى وزراء حزب العمل، على حاله، كما كان في الحكومة السابقة، مشيراً الى ان حصة حزب العمل في الوزارة الجديدة، قد تصل الى ١٥ أو ١٦ حقيبة، ممّا يعني ضمّ وزراء جدد الى الحكومة. وأضاف بيرس، انه، في المرحلة الحالية، لن يعلن اسماء الوزراء الجدد، بل سيرجىء ذلك الى حين استكمال المفاوضات مع الاحزاب الاخرى بشأن حصصها في التشكيلة الوزارية. وفي ختام المناقشة، التي أُجريت في المركز، حول الخطوط الاساسية للحكومة الجديدة، تمّت المصادقة على تلك الخطوط، بأكثرية كبيرة جداً. وختم بيرس المناقشة بقوله: «تنتظرنا قرارات حاسمة، وعظيمة، وكذلك آلام كبيرة... وكنّا سنخون المهمة الملقاة على عاتقنا لو اننا دفعنا عملية السلام الى وراء، وخرجنا الى الشوارع للتظاهر، كسباً للمديح». وحذّر بيرس من الاوهام المعلّقة على تغيير طريقة الانتخابات، ورفض تقديسها، والنظر اليها كأنها «المسيح المخلّص». وأضاف بيرس: «يجب ان نحدث التغيير؛ ويجب ان نحسّن الاوضاع؛ ولكن يجب، أيضاً، ان ننظر الى الامور وفق حجمها الفعلي. ومن ناحيتي، فانني لا اقترح ان تؤجل عملية السلام الى حين ان نتمكن من تغيير طريقة الانتخابات، لأنني لا اعرف متى سنتمكن من ذلك» (المصدر نفسه).

وتضمّنت الخطوط الاساسية للحكومة، في مجالي الخارجية والامن، التأكيد ان سياسة الحكومة سترتكز على مواصلة التقدّم في عملية السلام، على أساس مبادرة السلام التي اقرّتها الحكومة السابقة، وكذلك على اعطاء رد ايجابي على اسئلة بيكر. وجاء، أيضاً، ان الحكومة ستعمل على تنمية علاقات ودّية، وروابط متبادلة، مع كل دولة في العالم تنشد السلام. وسوف تحرص على تعميق علاقات الصداقة الخاصة القائمة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل. وستعمل، أيضاً، لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، واقامة علاقات دبلوماسية مع الصين ودول أخرى، ليس لاسرائيل علاقات دبلوماسية معها حتى الآن. وجاء، أيضاً، في الخطوط الاساسية للحكومة، انها سوف تواصل اعتبار مصر شريكاً هامّاً في الجهد الهادف الى اقامة السلام في المنطقة.

وعلى الصعيدين، الامني والدفاعي، فالحكومة ستحرص على الحفاظ على قوة الجيش الاسرائيلي، وعلى قدرته الرادعة، وعلى امكانات صموده في وجه أي تهديد عسكري. وستعمل الحكومة، بحزم، ضد أي نوع من الارهاب. كذلك سيواصل الجيش وقوات الامن العمل، بشكل حثيث، لمنع العنف وكبح أعمال الشغب والعصيان لاعادة النظام الى نصابه، وذلك من خلال الحرص على تنفيذ القانون والمحافظة على حقوق الانسان. وبالنسبة الى موضوع القدس، أكدت الخطوط الاساسية للحكومة ان القدس الكاملة، عاصمة اسرائيل الابدية، ستبقى مدينة واحدة وموحّدة تحت السيادة الاسرائيلية، ولن تقسم ثانية. وكل مشروع للحكم الذاتي لن يطبّق على القدس.

وفي مجال الاستيطان، جاء ان الحكومة تعتبر الاستيطان، بكل اشكاله، مشروعاً ذا قيمة حيوية، يتوجب تعزيزه وترسيخه. وسوف تتخذ الحكومة سياسة زراعية، واقتصادية، تعيدان الى الاستيطان والمستوطنات القدرة على مواجهة المشاكل الخاصة التي تواجهها. وترى الحكومة ان عليها واجباً خاصاً للعمل من اجل ترسيخ، وتعزيز، المستوطنات على طول خطوط المواجهة، من خلال ترتيبات ملائمة. وستحرص الحكومة على أمن المستوطنات في «يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة» (هآرتس، ١١/٤/١٩٩٠).